

**WIPO/ACE/12/4**

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 يوليو 2017

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017

التجارب الوطنية في التخلص الآمن بيئياً من السلع المتعدية على  
حقوق الملكية الفكرية

مساهمات من إندونيسيا وإيطاليا والمكسيك

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (اللجنة)، في دورتها الحادية عشرة، على أن تتابع في دورتها الثانية عشرة النظر في مواضيع منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وتتضمن هذه الوثيقة مساهمتي اثنتين من الدول الأعضاء (إيطاليا والمكسيك) تتناولان موضوع التجارب الوطنية في التخلص الآمن بيئياً من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية.
2. وتحدد المساهمتان الإطار القانوني والممارسات الوطنية القائمة بشأن مصادرة السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية والتخلص منها، وتقدمان معلومات عن كفاءة وكلاء إنفاذ الملكية الفكرية وفعاليتهم فيما يخص طرق التخلص المختلفة. وتسليطان الضوء أيضاً على الاعتبارات العملية الكامنة، مثل الكفاءة الإدارية وقدرات الموارد البشرية والوقت والتكاليف والتخزين.
3. وترد المساهمتان اللتان أعدتهما الدولتان العضو بالترتيب التالي:
  - 2 التخلص الآمن بيئياً من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية: تجربة إدارة الجمارك الإيطالية
  - 6 التخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وإتلافها الآمن بيئياً- حالة المكسيك

[تلي ذلك المساهمات]

التخلص الآمن بيئياً من المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية: تجربة إدارة الجمارك الإيطالية

وثيقة من إعداد الدكتور دافيد تانزاريللا، موظف جمارك كبير في الإدارة المركزية للضبط ومكافحة الاحتيال، وكالة الجمارك والاحتكارات، روما، إيطاليا\*

## ملخص

تقوم خبرة الجمارك الإيطالية في مجال التخلص الآمن بيئياً والمستدام من المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية على تطبيق لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/608 بشأن إنفاذ الجمارك لحقوق الملكية الفكرية (لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/608) والأحكام الوطنية ذات الصلة. وللمسائل العملية كالتكاليف التخزين مثلاً دور رئيسي في رسم معالم أنشطة الجمارك الإيطالية في هذا الصدد.

وتسري اللائحة 2013/608 في إيطاليا على أعمال استيراد سلع متعدية على الملكية الفكرية التي تعتبر مخالفات إدارية. وينص القانون الوطني على أن المخالفة الإدارية تعني الطرود الصغيرة (التي تشمل عدداً ضئيلاً من الوحدات أو يكون وزنها الإجمالي منخفضاً) التي تُنقل بالبريد السريع وخدمات البريد العادي. وقد يُطلب من أصحاب الحقوق في هذه الحالات، دفع تكاليف التخزين والإتلاف، ويكون للمستورد حق طلب تعويضات إن تبين لاحقاً أن السلع لا تعتدي على الملكية الفكرية.

ويعتبر استيراد السلع المتعدية على الملكية الفكرية في جميع الحالات الأخرى جريمة جنائية تنطبق عليها الإجراءات الجنائية المرتبطة بإتلاف البضائع المتعدية التي قد تستغرق سنوات عدة حسب تعقّد الحالة. ويجوز لتفادي هذه المشكلة طلب إتلاف البضائع التي يُشتبه بأنها متعدية على الملكية الفكرية قبل انتهاء الإجراء القضائي. ومن الضروري في هذه الحالات الاحتفاظ بعينات عن السلع.

والجمارك الإيطالية هي السلطة الإدارية المختصة لتنفيذ عملية التخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية أو لأداء دور الشرطة القضائية، حسب نوع الإجراء. وتُشرف الجمارك الإيطالية في كلتا الحالتين على عمليات الإتلاف وتحمل مسؤولية ضمان التخلص السليم من المنتجات المحجوزة.

## أولاً. الإطار القانوني

4. يُحدد الاتحاد الأوروبي والإطار القانوني الإيطالي دور الجمارك في إنفاذ الملكية الفكرية. وتتدخل الجمارك عادة على الحدود، ولها دور مهم فيما يتعلق باستيراد السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية<sup>1</sup>. وتنظّم قواعد مختلفة التدابير التي تتخذها الجمارك لإتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية أو التخلص منها، حسبما إذا كان هذا التخلص أو الإتلاف جزءاً من إجراء جنائي أو إداري. وتتوقف طبيعة الإجراء بدورها على تصنيف عملية الاستيراد كجريمة جنائية أو كمخالفة إدارية.

\* إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.  
1 تتخذ الجمارك أيضاً إجراءات لمكافحة تصدير السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية

## ألف. الجريمة الجنائية

5. يُعتبر إنتاج سلع تتعدى على حقوق الملكية الفكرية أو بيعها أو استيرادها إلى السوق الإيطالية جرائم<sup>2</sup> في القانون الجنائي الإيطالي. وينص القانون أيضاً على ضرورة أن يصدر أمر بمصادرة السلع التي استُخدمت أو كان يُراد استخدامها لارتكاب الجريمة، وكذلك السلع موضع الجريمة أو منتجها أو سعرها أو الربح المتأني منها، أيًا كان مصدرها (المادة 474 مكررة). وإن استحال تطبيق هذا التدبير، يجوز للمحكمة أن تأمر بمصادرة سلع يمتلكها المرتكب وتعادل قيمتها الربح الناجم عن الجريمة.

## باء. المخالفات الإدارية

6. في المقابل، تصنف القوانين الوطنية بعض التعديات في خانة المخالفات الإدارية، لا سيما شراء الأفراد لسلع للاستخدام الشخصي<sup>3</sup>. ومن الحالات الشائعة شراء منتج متعدٍ على حقوق الملكية الفكرية من بائع جوال. ويعاقب القانون على هذه المخالفة بغرامة تتراوح بين 100 و7 000 يورو.

7. وبيئت الأحكام القضائية في إيطاليا، من خلال مبادئ توجيهية غير علنية صادرة عن بعض مكاتب النيابة العامة الإيطالية، أن هذه القاعدة تطبق أيضاً على بعض عمليات الاستيراد لسلع متعدية على حقوق الملكية الفكرية، وتحديدًا بواسطة طرود صغيرة (تشمل عدداً ضئيلاً من الوحدات أو يكون وزنها الإجمالي منخفضاً) تُنقل بالبريد السريع وخدمات البريد العادي<sup>4</sup>. ولكي تصنف عملية استيراد مخالفة إدارية، ينبغي ألا يزيد عدد الوحدات المستوردة للاستخدام الشخصي 15 أو 20 وحدة كحد أقصى. وأوضح كذلك أن استيراد مسافرين لسلع متعدية على حقوق الملكية الفكرية يحملونها في حقائبهم يصنف أيضاً في خانة المخالفات الإدارية شرط أن يكون المستورد فرداً وألا يكون فعله متكرراً.

8. وارتفع هذا النوع من الاستيراد في السنوات الأخيرة بفعل ثورة التجارة الإلكترونية التي قلّصت عمليات الشحن الكبيرة لصالح عمليات الشحن الصغيرة. وصار من الأسهل الآن شراء سلع مقلّدة مباشرة من المنتج، مما يحدّ من خطر حجز الجمارك لهذه السلع. ويتبع بالتالي على موظفي الجمارك أن يقيموا العناصر المختلفة ليحددوا ما إذا كانت الحالة تخضع لقواعد التعدي الإداري أو الجنائي.

## ثانياً. الحجز والتخزين

9. تُعنى الجمارك في الحالات الإدارية كما الجنائية من استيراد السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية بحجز السلع المشتبه في أنها متعدية على هذه الحقوق وتخزينها، ثم إتلافها في نهاية المطاف.

10. وتوفر الأماكن في مخازن الجمارك عنصر رئيسي من عناصر التقييم بالنسبة للجهات الفاعلة الاقتصادية. فالأماكن المستخدمة لتخزين السلع المحجوزة تستتبع كلفة تتوقف على مدة الإجراءات الجنائية أو الإدارية.

<sup>2</sup> المادتان 473 و474 من القانون الجنائي الإيطالي المتاح على قاعدة ويبو لكس على الرابط التالي:

<http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=2507>

<sup>3</sup> المادة 1 (7) من القانون بمرسوم رقم 35 المؤرخ 14 مارس 2015 (أحكام عاجلة في مجال خطة العمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأقليمية)، المتاح

على الرابط التالي: [www.normattiva.it/uri-res/N2Ls?urn:nir:stato:decreto.legge:2005-03-14;35&vig=](http://www.normattiva.it/uri-res/N2Ls?urn:nir:stato:decreto.legge:2005-03-14;35&vig=)

<sup>4</sup> يُعرف تعبير "الطرود الصغير" أوروبياً على أنه "طرود بريدي أو طرد بالبريد السريع يتضمن: (أ) ثلاث وحدات أو أقل؛ أو (ب) يقل وزنه الإجمالي عن كيلوغرامين اثنين؛" انظر المادة 2.19 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/608 بشأن إنفاذ الجمارك لحقوق الملكية الفكرية.

## ألف. الإجراءات الجنائية

11. ينقذ إتلاف السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وفق إجراءات قد يستغرق إتمامها عدة سنوات في بعض الحالات. وتتوفر في حالة الإجراءات الجنائية آلية تتيح تبادلي هذه المشكلة بالسماح بإتلاف السلع قبل انتهاء الإجراء القضائي شرط جمع مجموعة من العينات وتخزينها قبل الشروع بالإتلاف<sup>5</sup>. وفي حال أعفي المستورد فيما بعد من مسؤولية التعدي، فقد تُلزم الحكومة الإيطالية بدفع تعويض عن السلع المتلفة.

12. وتنص القواعد الجنائية على أن تدفع وزارة العدل سلفاً تكاليف تخزين السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وإتلافها وأن تُسترجع هذه التكاليف لاحقاً من الطرف المتعدي.

## باء. الإجراءات الإدارية

13. فيما يخص المخالفات الإدارية، أي الطرود والحقائب الشخصية التي تتضمن بضع مواد فردية، تنظم المادة 29 من لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/608 تكاليف التخزين والإتلاف على النحو التالي: "يدفع صاحب القرار، بطلب من سلطات الجمارك، التكاليف التي تتكبدها هذه السلطات أو الأطراف الأخرى التي تنوب عنها، اعتباراً من احتجاز هذه السلع أو وقف الإفراج عنها، بما يشمل تخزينها والتصرف بها (...). وعند اتخاذ تدابير تصحيحية كإتلاف السلع عملاً بالمادتين 23 و26"<sup>6</sup>.

## ثالثاً. إجراء التخلص من السلع

14. يجوز للجمارك الإيطالية، بعد مصادرة السلع بموجب إجراء إداري أو بقرار من المحكمة، إتلاف السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية في أقرب وقت ممكن.

15. وفي الإجراءات الإدارية، وبعد إتمام الإجراءات اللازمة، تكون الجمارك السلطة المختصة لإدارة عملية إتلاف السلع الخاضعة لإجراء جمركي. أما في الإجراءات الجنائية، فتمنح المحكمة إذن الإتلاف بعد إصدارها الحكم.

16. وفي الحالتين يكون لسلطة الجمارك دور فاعل، إن كان كسلطة إدارية أو كشرطة قضائية. وينبغي أن تكون إجراءات التخلص من السلع إجراءات فعالة وآمنة 100 بالمائة لضمان عدم إعادة ضخ السلع المتعدية في القنوات التجارية.

17. وتتولى الجمارك الإيطالية كذلك مسؤولية ضمان التخلص من السلع المحجوزة وفق قوانين البيئة. وينص القانون على إجراءات مختلفة للأنواع المختلفة من النفايات وقد زادت إجراءات التخلص تعقيداً وكلفة.

## ألف. الهبات

18. في إطار السعي إلى الحد من الآثار على البيئة، قد لا تُتلف السلع المقلدة للعلامات التجارية التي يمكن نزع الإشارات المتعدية عنها، وتُمنح عوضاً عن ذلك كهبات للمؤسسات الخيرية. ويمكن سلوك هذا النهج فقط حين تتخذ الخطوات التي تضمن أن هذه السلع ليست دون المعايير المطلوبة أو تشوبها عيوب أو تشكل خطراً أو تهديداً. وفي حين يتسنى نظرياً التخلص من السلع المحجوزة بواسطة الهبات في الإجراءات الإدارية أيضاً، يتبين من الناحية العملية أن الهبات تُستخدم في الإجراءات الجنائية فيما يخص الملابس والأحذية المقلدة وتأمّر بها المحكمة الجنائية في أحكامها. ويُحدد حكم المحكمة عادة المؤسسة الخيرية التي ستنلقى الهبة. وتُكلف المؤسسة الخيرية بنزع الإشارات المتعدية تحت إشراف الجمارك.

<sup>5</sup> الفقرتان 3(ثانياً) و3(ثالثاً) من المادة 260 من قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي.

<sup>6</sup> تشير عبارة "صاحب القرار" إلى صاحب قرار يتضمن طلباً إلى سلطات الجمارك باتخاذ إجراء بشأن سلع يشتبه في أنها تتعدى على حق ملكية فكرية، ويكون عادة صاحب الحق.

19. ولا يُعدّ مجرد نزع الإشارة المتعدية على العلامة التجارية التي وضعت بطريقة غير مشروعة على المنتج تديراً كافياً بحد ذاته. ونظراً إلى أن منع السلع المتعدية من دخول الأسواق مجدداً أمر بالغ الأهمية، تُنفذ عادة عملية مراقبة مفصلة مع المؤسسة الخيرية المستفيدة قبل منح الهبة.

20. وينبغي تدمير إتلاف السلع حين يستحيل أو يتعذر عملياً نزع الإشارات المتعدية على العلامة التجارية.

باء. النفايات الخطرة والنفايات الخاصة

21. تكون النفايات خطرة حين تكون قابلة للاشتعال أو مؤذية أو سامة أو مسرطنة أو آكله أو معدية أو مسببة لطفرات أو تشكل مادة مهيجة. وتشمل الأمثلة على النفايات الخطرة نفايات المستشفيات وبطاريات الرصاص الحمضي والخبر المصنوع من المذيبات والمبيدات والزيوت البتروكيميائية والمصايح الفلورية والأجهزة التي تحتوي على مواد تتسبب في نضوب طبقة الأوزون (كثلك الموجودة في نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية) ونفايات التغليف الخطرة.

22. وتشمل هذه النفايات المواد الصيدلانية والمواد المنزلية والمواد الغذائية ومواد العناية الشخصية والمواد الكيميائية الزراعية والأسلاك والمكونات الكهربائية وأجهزة إطفاء الحرائق وأجهزة التبريد والمنتجات المرتبطة بالأمن والكحول ومنتجات المستهلك الكهربائية والسجائر والأدوية البيطرية والمواد اللاصقة وغيرها. ويُحدّث نظام تصنيف النفايات الخطرة بوتيرة منتظمة.

23. وتبيّن تجربة الجمارك الإيطالية أن النفايات الخاصة تشمل بشكل أساسي بطاريات الليثيوم<sup>7</sup> والمواد الصيدلانية<sup>8</sup>.

24. وحين تكون السلع المتعدية على الملكية الفكرية نفايات خطرة أو خاصة، تختار الجمارك شركة تتمتع بقدرات ومعارف محددة لتتولى إتلاف نوع النفايات المعني. وتتولى الجمارك أيضاً نقل السلع من الحدود إلى الشركة وتشرف على عملية الإتلاف.

جيم. المنتجات القابلة وغير قابلة للتدوير

25. للمنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية القابلة للتدوير ميزتان هما خلق فرص العمل وتخفيف التكاليف.

26. ويواجه موظفو الجمارك في إطار عملهم تحدياً غالباً ما يكون صعباً ويتمثل في تحديد تركيبة المنتجات المقلّدة؛ وهذا التحديد أمر حاسم لاختيار الطرق الأنسب والأفضل للتخلص من هذه المنتجات.

27. ويتحقق موظفو الجمارك عند الإمكان من أن جميع المنتجات صُنّقت حسب طبيعتها القابلة أو غير قابلة للتدوير. والمنتجات القابلة للتدوير هي في الغالب المنتجات الإلكترونية والبلاستيكية والمعدنية. ووحدها المنتجات غير قابلة للتدوير تخضع للإتلاف الكامل عن طريق الحرق عادة.

28. ولا توجد في إيطاليا مرافق حرق في الهواء الطلق وجميع مرافق الإتلاف مغلقة ومجهزة بنظم ضبط للدخان.

29. وتمشياً مع المعايير البيئية، انخفضت نسبة المنتجات المحروقة في السنوات الأخيرة في حين ارتفعت نسبة المنتجات التي خضعت للتدوير أو قُدمت كهبات.

<sup>7</sup> التوجيه رقم EC/66/2006 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 6 سبتمبر 2006 بشأن البطاريات والمراكم ونفايات البطاريات والمراكم.  
<sup>8</sup> توجيه المجلس EEC/442/75 المؤرخ 15 يوليو 1975 بشأن النفايات.

## رابعاً. الخلاصة

30. ليس التخلص الآمن بيئياً من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية مشكلة بالنسبة للجبارك الإيطالية، لكن تكاليف إدارة هذه السلع والتخلص منها تشكل تحدياً رئيسياً. فيصعب بعد انتهاء إجراءات جنائية غالباً ما تكون طويلة، إرغام المستورد على دفع التكاليف بسبب الفترة الزمنية الطويلة التي تفصل بين رصد السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وتاريخ إتلافها، وهي فترة قد تستغرق سنوات في بعض الحالات.

التخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وإتلافها  
الآمنان بيئياً - حالة المكسيك

مساهمة من إيداد السيد مغيل أنخيل مارغايين، المدير العام، المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، مكسيكو سيتي،  
المكسيك

## ملخص

لا تنص تشريعات المكسيك على أحكام محددة بشأن إتلاف السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. ولكن يوجد إطار قانوني متطور، منصوص عليه في لوائح مختلفة، يضمن إتلاف بعض السلع الخطرة بطريقة آمنة بيئياً. ويشمل نطاق تطبيقه تدابير للتخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى القانون العام المتعلق بالوقاية والإدارة المتكاملة للنفايات. وعلاوة على ذلك، تنظم اللوائح التقنية الصادرة عن أمانة البيئة والموارد الطبيعية ولجنة الحماية من المخاطر الصحية وأمانة الاتصالات والنقل، أنشطة الشركات التي تتلف سلعا مثل السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية، للتخفيف من ضررها البيئي قدر الإمكان.

## أولاً. التشريعات المكسيكية بشأن إتلاف السلع المتعدية

1. ووفقاً للمادة 212(ثانياً)(2) من القانون المكسيكي للملكية الصناعية<sup>1</sup>، يحدّد المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية<sup>2</sup>، مصير السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية (إتلافها أو التبرع بها خارج السبل التجارية) بعد الاستماع للأطراف المعنية.
2. فقط في حال لم تتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق بشأن مصير السلع، شرع الجهاز الرئاسي للمعهد بإجراءات الإتلاف. وقد يطلب بدل ذلك التبرع بالسلع، ولكن نادراً ما يحدث ذلك<sup>3</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف المعنية نادراً ما تتفق، وفي الحالات الاستثنائية التي تتفق فيها، فعادة ما تقرر إتلاف السلع المعنية.
3. ولا يعيّن القانون المكسيكي للملكية الصناعية الطرف الذي يتحمّل تكاليف إتلاف البضائع. وعموماً، يقع عبء التكاليف على أصحاب الحقوق المعنيين الذين قد يستعيدونها في نهاية المطاف بمباشرة إجراءات قضائية بشأن الأضرار الناجمة عن التعدي. وفيما يتعلق بالملكية الصناعية، لا يجوز أن تبدأ هذه الإجراءات إلا بعد أن تستكمل الإجراءات الإدارية أمام المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، ويصدر المعهد قراراً بأن جريمة إدارية قد ارتكبت.
4. وتفي المكسيك، من خلال هذه التدابير، بالتزاماتها بإفاد حقوق الملكية الفكرية بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس).

<sup>1</sup> إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

<sup>2</sup> قانون الملكية الصناعية (نسخة معدلة نشرت في الجريدة الرسمية للاتحادية في 1 يونيو 2016)، وهو متاح على قاعدة ويولكس على الرابط:

<http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=16303>

<sup>3</sup> تجدر الإشارة إلى أن الجمارك المكسيكية لا تملك سلطة تعليق حرية حركة البضائع الأجنبية. وتقع مسؤولية تنفيذ الرقابة الحدودية على عاتق المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية) ومكتب النائب العام (للإجراءات الجنائية). ويجوز للمعهد أن يقرر إتلاف السلع المستوردة التي خضعت لتدابير حدودية أمر بها حصراً.

<sup>3</sup> ويتم التبرع بالسلع، حسب الاقتضاء، للوكالات والكيانات التابعة للإدارة الاتحادية العامة والهيئات الاتحادية والسلطات المحلية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي، إن لم تتأثر المصلحة العامة. لم يتم التبرع بأي سلع مخالفة منذ عام 2010.

5. ولا تنص تشريعات المكسيك على أحكام محددة تنظم إتلاف السلع المقرصنة أو المقلّدة. غير أنّ التخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وإتلافها الآمان بيئياً، هما من أولويات المعهد وأصحاب حقوق الملكية الفكرية.
6. وعلاوة على ذلك، يضمّ النظام القانوني المكسيكي إطاراً تشريعياً متطوراً للغاية، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات لحماية البيئة ومعالجة النفايات الخطرة، ينطبق على هذه الأنواع من الأنشطة على النحو المنصوص عليه في مختلف الصكوك القانونية. ويرد أهمّ هذه التدابير في القانون العام المتعلق بالوقاية والإدارة المتكاملة للنفايات<sup>4</sup> ولوائحه<sup>5</sup>.
7. وأمانة البيئة والموارد الطبيعية هي الإدارة المسؤولة عن التحقق من امتثال الشركات لهذه الصكوك. وتؤدّن الأمانة للشركات بإتلاف المواد، بما في ذلك السلع المقرصنة والمقلّدة التي تشكل خطراً بيئياً. ومجرّد أن يثبت المعهد تعدي بعض المنتجات أو السلع على حقوق الملكية الفكرية، استعان بخدمات الشركات لإتلاف السلع المتعدية.
8. ويجب على مودع الطلبات، كي يمنح هذه الأذون، أن يقدم معلومات الدعم الفني عن العمليات أو التكنولوجيات المستخدمة للتعامل مع النفايات، بالإضافة إلى معلومات تبين أنه يستخدم، حيثما أمكن، "1" أفضل التقنيات المتاحة وأيسرها تكلفة؛ "2" وأساليب العمل الأكثر اتساقاً مع أفضل الممارسات البيئية. ولذات الغاية، يجب على الشركة المهتمة أن تقدم ودیعة ضمان تكفل التعويض عن أي أضرار بيئية وخيمة قد تقع.
9. وتحوّل أمانة البيئة والموارد الطبيعية وأمانة الاتصالات والنقل سلطة إصدار لوائح فنية (المعايير الرسمية المكسيكية) تنظم معالجة النفايات الخطرة ونقلها. وقد وضع نحو 33 معياراً ومشروع لائحة فنية لتنظيم إتلاف السلع ونقلها، بهدف إزالة المخاطر البيئية التي تشكلها هذه الأنشطة أو التخفيف من حدتها.
10. وقد تطبّق نظم أخرى نظراً لطبيعة بعض المنتجات. فعلى سبيل المثال، يتطلّب إتلاف الأدوية اتباع المبادئ التوجيهية الواردة في لائحة المدخلات الصحية (المستمدة من القانون العام المتعلق بالصحة)<sup>6</sup>، ولا سيما الواردة في اللوائح التقنية لتنظيم أفضل الممارسات في الصناعة الصيدلانية<sup>7</sup>، الصادرة عن اللجنة الاتحادية للحماية من المخاطر الصحية. وتجبر هذه المبادئ التوجيهية الشركات التي تتلف منتجات مماثلة بأن تتبع إجراءات تضمن الامتثال للأحكام القانونية المتعلقة بالبيئة والصحة عند البت في الوجهة النهائية للنفايات، إضافة إلى متطلبات أخرى.
11. ومن الضروري الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من المنتجات المخالفة الموضوعة في عهدة المعهد بهدف إتلافها هي منتجات دوائية (مواد فعالة). وبالتالي، فإن اللوائح الفنية المذكورة أعلاه بالغة الأهمية لعملية إتلاف بعض السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية.

## ثانياً. أفضل الممارسات في المكسيك

12. نقّدت في 23 نوفمبر 2016، أول عملية إتلاف ضخمة للسلع المتعدية في مباني المعهد. ونظم المعهد هذا النشاط بالاشتراك مع غرفة التجارة الأمريكية المكسيكية، من خلال لجنة حقوق الملكية الفكرية التابعة لها.
13. وكانت عملية الإتلاف هامة، إذ فُرض، بين عامي 2013 و2017، ما عدده 117 تدبيراً حدودياً مؤقتاً، واحتجز ما يقرب من 15 مليون منتج بقيمة بلغت حوالي 33 مليون بيزوس<sup>8</sup>. وأتلفت أربعة ملايين سلعة مخالفة، شملت منتجات مثل

<sup>4</sup> متاح على الرابط: <http://www.global-regulation.com/translatio/mexico/560306.html>

<sup>5</sup> متاح على الرابط: <http://www.global-regulation.com/translatio/mexico/560306.html>

<sup>6</sup> اللائحة التنفيذية بشأن المدخلات الصحية (نسخة معدلة، نشرت في الجريدة الرسمية الاتحادية في 14 مارس 2014)، وهي متاحة على قاعدة ويولكس على الرابط: <http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=16503>

<sup>7</sup> المعيار المكسيكي الرسمي NOM-164-SSA1-2015، متاح على الرابط: <http://www.mexlaws.com/completelist.htm>

<sup>8</sup> حسب هذا المبلغ التقريبي بالرجوع إلى وثائق الاستيراد المصاحبة للسلع المتعدية.



أقراص الفيديو الرقمية ومشغلاتها والأدوية وشفرات الخلاقة والبطاريات والأحذية والإكسسوارات وأدوات المكتب والعدسات والحقائب والمحافظ.

14. ومن الضروري أن تحصل الشركات التي تتولى عملية الإتلاف على إذن من السلطات المختصة، وأن تتبع الإجراءات المذكورة آنفاً. وتعتمد الطريقة المستخدمة لإتلاف المنتجات حسب كل سلعة. وتولت شركة متخصصة في التخلص من الأدوية إتلاف المواد الدوائية الفعالة. أما بالنسبة للمنتجات الأخرى، فحددت الشركات أفضل وسيلة لإتلافها بحيث يمكن إعادة تدوير المخلفات. وأتلف معظم المنتجات بالطحن.

15. وختاماً، نود أن نذكر بالتدابير الأخرى التي اعتمدها المعهد لحماية البيئة. ففي 1 أبريل 2016، نُقذ نظام الإخطار عبر الإنترنت. ويشمل النظام منصة إلكترونية تستخدم للإخطار بالاتفاقات والقرارات في إجراءات المخالفات الإدارية المعروضة على المعهد. وأضيفت خدمات العلامات التجارية عبر الإنترنت والاختراعات عبر الإنترنت إلى المنصة عام 2017. ومن شأن هذه المبادرات أن تقلل من الكم الكبير من الورق الذي تستهلكه الإجراءات عادة.

[نهاية الوثيقة]